

دور البنوك في تمويل التجارة الدولية و تحقيق التنمية المستدامة

- حالة الجزائر -

أ. بلغنامي نبيلة

د. سحنون جمال الدين

جامعة طاهري محمد - بشار - الجزائر

المركز الجامعي تيبازة - الجزائر

طالبة دكتوراه - جامعة الشلف - الجزائر

الملخص:

تلعب البنوك دوراً أكثر عمقاً وأهمية ضمن اقتصاديات الدول، فوجود نظام مصرفي يُمكن الاعتماد عليه لا يزال مطلباً ملحاً وحيوياً بسبب أهمية الدور الذي يلعبه في مجالات الوساطة المالية، كون أن التمويل يمثل حجر الزاوية لأيّة عملية تنموية. إن تنشيط التجارة الدولية و تحقيق التنمية المستدامة دائماً على رأس أولويات أي بلد و للجزائر بشكل خاص. والجزائر تدرك أن أهمية تمويل تجارتها الداخلية والخارجية تكمن في خدمة مشاريع التنمية والخدمات والبنى التحتية؛ وتُحقق بذلك تنمية مستدامة. وتبرز أهمية البنوك التجارية في تمويل التجارة الخارجية في فتح الاعتمادات المستندية لتمويل عمليات الاستيراد والتصدير مبرزتاً بذلك دورها التنموي والاستثماري وعملها في تحفيز التنمية الاقتصادية والمستدامة من خلال العديد من الأدوات والمنتجات المصرفية.

الكلمات المفتاحية: التجارة الخارجية. تقنيات تمويل التجارة الخارجية. التنمية المستدامة. البنوك التجارية. الاعتماد المستندي.

Abstract:

Banks play a deeper role and importance in the economies of the countries, the existence of a banking system can be relied upon is still an urgent requirement and vital because of the important role it plays in the areas of financial intermediation, the fact that the funding is the cornerstone of any development process. The revitalization of international trade and sustainable development is always a top priority for any country and Algeria in particular. Algeria and realize that the importance of internal finance and foreign trade lies in the development and services projects and infrastructure service; and achieve sustainable development so. Highlights the importance of commercial banks in foreign trade financing in opening letters of credit to finance operations Import and Export highlighted this developmental role and investment and its role in stimulating economic and sustainable development through a variety of tools and banking products .

Key words: Foreign trade. Foreign trade financing techniques. Sustainable development. Commercial banks. Letter of credit.

المقدمة

لتقوم التجارة الدولية بدورها كمحرك للنمو و التنمية لابد من توافر بيئة اقتصادية عالمية مناسبة و نظام تجاري عالمي مساند لعملية التنمية و تحسين شروط التبادل الدولي؛ ونظرا لدورها المهم جدا في تنمية اقتصاديات الدول المعاصرة تعمل مجموعة من المؤسسات المالية و المصرفية و مختلف فروعها على تمويل التجارة الخارجية من خلال مجموعة من الميكانيزمات و الإجراءات والحوافز، والتمعق لدراسة هذا الجانب له أهمية بالغة لتعزيز وتقوية المبادلات الخارجية و تشجيع قطاعات معينة من النشاط الاقتصادي كتشجيع الاستثمار وجلب رؤوس الأموال الأجنبية...الخ.

لقد اعتبر مشكل التمويل من أصعب و اعقد المشاكل التي تواجه التنمية الاقتصادية في كل دول العالم مما استوجب تدخل بعض الجهات كالبנק و المؤسسات المالية للتقليل من هذه المخاطر و المشاكل ، وذلك عن طريق تطوير لتقنياتها التمويلية ووسائل الدفع لتسهيل حركة التبادلات الدولية لمواكبة التحولات الجديدة و تحقيق التنمية. تمثل التنمية بشكل عام تحديا كبيرا لشعوب العالم، لأنها عملية مستمرة و مستديمة لا تنقطع من جيل لآخر، حيث تعمل على محاربة مظاهر التخلف و تسعى نحو التقدم في شتى مجالات الحياة، و تواجه المشكلات الاقتصادية من خلال محاربة التضخم و تحقيق الاستقرار الاقتصادي بشكل عام. بالإضافة إلى السعي لتحقيق التوازن الاجتماعي بمحاربة مظاهر الفقر و البطالة و تحقيق العدالة في توزيع الدخل و الإقلال من الفجوات ما بين الفئات المختلفة للمجتمع، ناهيك عن الجانب البيئي الذي هو أساس الحياة البشرية. و من خلال هذه الورقة البحثية سنحاول إبراز كيف يمكن للبنوك أن تحقق تنمية مستدامة من خلال تقنيات ووسائل وآليات تمويلية لتمويل تجارتها الخارجية. ومن هذا المنطلق تطرح اشكالية المتمثلة في : ما مدى مساهمة البنوك في تمويل التجارة الدولية لتحقيق التنمية المستدامة في الجزائر؟

المنهجية: اعتمد في الدراسة على المنهج التحليلي الوصفي بإبراز دور البنوك في توفير أحدث التقنيات التمويلية لدفع عجلة التنمية و تحقيق كل من التنمية الاقتصادية و المستدامة.

أهمية الدراسة: تكتسب هذه الدراسة أهميتها من خلال تسليط الضوء على قطاع حساس هو التجارة الخارجية الذي يعد ركيزة لتنمية الاقتصادية و التنمية المستدامة وذلك بتوفير آليات و ميكانزمات لتسهيل عملية التبادل عن طريق تدخل الوساطة المالية و دورها في توفير أحسن تقنيات التمويل.

أهداف الدراسة: تهدف هذه الدراسة إلى:

- 1- تقديم أهم التقنيات و الطرق المستعملة في تمويل التجارة الخارجية الجزائرية.
- 2- إبراز أهم الأسس التي يعتمد عليها الإعتماد المستندي في تمويل التجارة الخارجية.

3- إظهار أهمية البنوك في تمويل التجارة الخارجية الجزائرية و تحقيق التنمية المستدامة.

وستتم الاجابة عن السؤال المطروح من خلال هذه الورقة البحثية بالاعتماد على النقاط التالية:

1. دور البنوك في تمويل التجارة الدولية. 2. الآليات و التقنيات المستخدمة في تمويل التجارة الخارجية الجزائرية .
3. اشكالية التنمية المستدامة في الجزائر. 4. دور البنوك في تمويل التجارة الخارجية الجزائرية و تحقيق التنمية المستدامة.

1. دور البنوك في تمويل التجارة الدولية

1.1 البنوك و التجارة الدولية:

أ. مفهوم التجارة الدولية:

تمثل التجارة الدولية مجموعة من التبادلات الاقتصادية الدولية من سلع و خدمات و تكنولوجيا و رأس المال، إذ يظهر ذلك الترابط بين المنتجين و المستهلكين على المستوى الدولي عبر عدة معايير، كأهمية كل دولة في الاقتصاد العالمي و التبادل بينها و بين مختلف دول العالم. هذا هو الأساس الذي تقوم عليه التجارة الخارجية، أي تقوم دولة ما بإنتاج سلعة ما واستبدالها بسلعة أخرى مع مختلف دول العالم. إذن فالمقصود بالتجارة الدولية أنها "عملية التبادل التجاري في السلع و الخدمات و غيرها من عناصر الإنتاج المختلفة بين عدة دول بهدف تحقيق منافع متبادلة لأطراف التبادل"¹. كما يقصد بها اختصارا تلك العملية من التبادل التجاري الذي يتم بين الدولة والعالم الخارجي.

ب. مصادر تمويل البنوك التجارية : يتم تمويل البنوك التجارية عبر موارد ذاتية و أخرى غير ذاتية²

ب.1. موارد ذاتية و تتمثل في : رأسمال مدفوع (المساهمين أو المؤسسين)، الاحتياطات (قانونية أو اختيارية) والمخصصات و الأرباح غير الموزعة.

ب.2. موارد غير ذاتية و تتمثل في: ودائع العملاء و القروض (محلية أو أجنبية).

ج. كما يتضح دور البنوك في تمويل التجارة الخارجية من خلال العناصر الآتية:³

-العمليات البسيطة: من خلال دفع و تحصيل الأموال المتعلقة بالأموال المباعة، توفير العملة الصعبة للسفر إلى الخارج و الاعتماد و التحصيل المستندي.

-تحويلات مالية: مدا خيل رؤوس الأموال الخارجية و تحويلات العمال المهاجرين إلى الخارج.

-المراقبة المالية: إجراء التوطين البنكي و الأملاك المباعة في الخارج و العملات الأجنبية في الداخل.

-تمويل الصادرات: عن طريق قروض اكتشاف الأسواق الخارجية و قروض متوسطة و قروض طويلة الأجل.

-الاستشارة: دراسة السوق و تحرير العقود خاصة المتعلقة بالتجارة الخارجية.

كما يبرز دور البنوك في تمويل التجارة الخارجية من خلال الوساطة المالية التي يقوم بها البنك وذلك عن طريق استعماله لوسائل الدفع الدولية و تقنيات و آليات للقيام بعملية التمويل و الحفاظ على مصالح الأطراف المتعاملة و تفعيل الاقتصاد بالحفاظ على البيئة ورعاية مصالح المجتمع .

2. الآليات و التقنيات المستخدمة في تمويل التجارة الخارجية الجزائرية

يعتبر تمويل المشروعات التجارية و الصناعية من أعقد المشكلات التي تواجهها التنمية الاقتصادية في أي بلد، ويزداد الأمر أهمية إن تعلق بتمويل مشاريع التجارة الخارجية (صفقات التجارة الخارجية)، و يمكن تصنيف عملياتها إلى عمليات تمويل قصيرة الأجل و عمليات تمويل متوسطة و طويلة الأجل، وترتبط عمليات التمويل هذه مع طبيعة النشاط المراد تمويله.

1.2. طرق التمويل قصيرة الأجل⁴

يسمح التمويل قصير الأجل لعمليات التجارة الخارجية للمصدرين و المستوردين على السواء، بالحصول على مصادر التمويل الممكنة لتمويل صفقاتهم التجارية في أقل وقت ممكن. ويمكن للمؤسسات استعمال نوعين رئيسيين من أدوات التمويل المستعملة في التجارة الخارجية.

أ. إجراءات التمويل البحث: و تشمل كل من: القروض الخاصة بتعبئة الديون الناشئة عن التصدير؛ التسبيقات بالعملة الصعبة و عملية تحويل الفوترة.

ب. إجراءات الدفع و القرض: و تشمل كل من:

- الاعتماد المسندي (القرض المسندي): هو تلك العملية التي يقبل بموجبها البنك المستورد أن يحل محل المستورد في الالتزام بتسديد وارداته لصالح المصدر الأجنبي عن طريق البنك الذي يمثله مقابل استلام الوثائق أو المستندات التي تدل عن أن المصدر قد قام فعلا بإرسال البضاعة المتعاقد عليها. و هنالك أنواع عديدة للاعتماد المسندي إلا نذكر ثلاثة أنواع رئيسية هي: الاعتماد المسندي القابل للإلغاء، الاعتماد المسندي غير القابل للإلغاء و الاعتماد المسندي غير القابل للإلغاء و المؤكد.

- التحصيل المسندي؛

- خصم الكمبيالات المسندية؛

- طرق أخرى للتمويل قصير الأجل للصادرات: سواء بتسديد صادراتهم عندما يتعلق الأمر بتصدير سلع خاصة أو بواسطة التمويل المباشر لنفقات تنجم عن تخزين سلع وبضائع هذا المصدر في بلد أجنبي في إطار توزيعها.

2.2. طرق التمويل المتوسطة والطويلة الأجل للتجارة الخارجية:

التمويل المتوسط والطويل الأجل للتجارة الخارجية هو ذلك التمويل لبنك العمليات التي تفوق في العادة 18 شهر، و هو من التقنيات التي تسمح بتسهيل وتطوير التجارة الخارجية، و تحاول الأنظمة البنكية المختلفة أن تنوع من وسائل تدخلها حسب الظروف السائدة، وطبيعة العمليات التي يراد تمويلها، وكذلك الدول التي تحاول أن تربط معها علاقات اقتصادية حيث تحاول أن تنشط هذه العلاقات وتدعمها، وعلى العموم يمكن تصنيف مختلف وسائل التدخل البنكي في هذا المجال إلى أربعة أدوات: قرض المشتري؛ قرض المورد؛ التمويل الجزائي والقرض الإيجاري الدولي.

3. إشكالية التنمية المستدامة في الجزائر

لم يكن مفهوم التنمية المستدامة وليد الساعة بل كان نتاج تطور الفكر التنموي، حيث بين عام 1972 و2002 استكملت الأمم المتحدة عقد ثلاث مؤتمرات دولية ذات أهمية خاصة، الأول عقد في ستوكهولم (السويد) عام 1972 تحت اسم مؤتمر الأمم المتحدة حول البيئة والإنسان، والثاني عقد في ريو دي جانيرو (البرازيل) عام 1992 تحت اسم مؤتمر الأمم المتحدة حول البيئة والتنمية، والثالث عقد في جوهانسبورغ (جنوب إفريقيا) عام 2002 تحت اسم مؤتمر الأمم المتحدة حول التنمية المستدامة، وانتهت هذه اللجنة العالمية للتنمية في تقريرها إلى أن هناك حاجة إلى طريق جديد للتنمية طريق يستلزم التقدم البشري لا في مجرد أماكن قليلة بل للكرة الأرضية بأسرها وصولاً إلى المستقبل البعيد⁵.

1.3. تعريف التنمية المستدامة:

لقد تعددت تعريفات التنمية المستدامة، وتعتبر رئيسة وزراء النرويج "Grow Harlem Brunt land" أول من أستخدم مصطلح التنمية المستدامة ولقد توصل تقرير "بروند لاند" الشهير في عام 1987 إلى تعريف التنمية المستدامة كالتالي: "التنمية التي تفي باحتياجات الحاضر دون المجازفة بقدرة أجيال المستقبل على الوفاء باحتياجاتها" كما عرفت بأنها تعمل على تلبية احتياجات الحاضر دون أن تؤدي لتدمير قدرة الأجيال المقبلة على تلبية احتياجاتها الخاصة. وانتهت اللجنة العالمية للتنمية المستدامة في تقريرها المعنون "بمستقبلنا المشترك"⁶ إلى أن هناك حاجة إلى طريق جديد للتنمية، طريق يستلزم التقدم البشري لا في مجرد أماكن قليلة أو لبضع سنين قليلة، بل للكرة الأرضية بأسرها وصولاً للمستقبل البعيد. وعرفها الاقتصادي "روبرت سولو" "Robert Solow" أنها تعني عدم الإضرار بالطاقة الإنتاجية للأجيال المقبلة وتركها على الوضع الذي ورثها عليه الجيل الحالي⁷.

كما نجد من التعريفات المتفق عليها لتعريف التنمية المستدامة هو أنها التنمية التي تفي باحتياجات الحاضر دون التقليل من قدرة أجيال المستقبل على الوفاء باحتياجاتها، وهي تهدف إلى التوافق والتكامل بين البيئة والتنمية من

خلال ثلاث أنماط هي: نظام حيوي للموارد، نظام اقتصادي ونظام اجتماعي، بمعنى أن التنمية المستدامة عملية مجتمعية يجب أن تساهم فيها كل الفئات والقطاعات والجماعات بشكل متناسق، ولا يجوز اعتمادها على فئة قليلة ومورد واحد⁸.

2.3. التنمية المستدامة في الجزائر⁹

بالرغم من تنوع الثروات البشرية و المادية في الجزائر إلا أنه لا تزال المحروقات كما هو الحال عليه منذ أكثر من ربع قرن من الزمن تحتل الصدارة في اقتصادنا بحيث كل أو جل عملتنا الصعبة وقرابة 60 % من إيراداتنا الجبائية تأتي من المحروقات . و بذلك فإن تقلبات أسعار البترول و حركات صرف الدولار تشكل مصدرا خارجيا غالبا ما يوقف عجلة التنمية الاقتصادية، و يكون بذلك اقتصاد البترول بفعل العوامل المذكورة مورد نمو أو مورد ركود حسب الظروف . و لتجنب ذلك، يتعين بناء عهد لما بعد البترول لتحرير الجزائر من التبعية لمورد طبيعي محدود لكونه غير قابل للتجديد إلى ما لا نهاية وتحقيق التنمية المستدامة.

تجدر الإشارة إلى أن الجزائر قامت منذ الاستقلال بعدد من محاولات للإصلاح لكن كانت أقل استجابة للتطلعات المشروعة للجزائر و المتمثلة في رفع مستوى المعيشة و التشغيل و الأمن الاقتصادي...من خلال برامج الانتعاش الاقتصادي:

- برنامج الإنعاش الاقتصادي 2001-2004؛

- البرنامج التكميلي لدعم الإنعاش الاقتصادي 2005-2009؛

- برنامج التنمية الخماسي 2009-2014: يندرج هذا البرنامج ضمن ديناميكية إعادة الإعمار الوطني التي انطلقت أول ما انطلقت قبل عشر سنوات ببرنامج دعم الإنعاش الاقتصادي الذي تمت مباشرته سنة 2001 على قدر الموارد التي كانت متاحة وقت آنذاك و توصلت الديناميكية هذه ببرنامج فترة 2004 - 2009 الذي تدعم هو الآخر بالبرامج الخاصة التي رصدت لصالح ولايات الهضاب العليا و الجنوب و بذلك بلغت تكلفة جملت عمليات التنمية المسجلة خلال السنوات الخمس الماضية ما يقارب 17500 مليار دج من بينها بعض المشاريع المهيكلية التي ما تزال قيد الإنجاز.

يستلزم برنامج الاستثمارات العمومية الذي وضع للفترة الممتدة ما بين 2010 و 2004 من النفقات 21214 مليار دج (أو ما يعادل 286 مليار دولار) و هو يشمل شقين اثنين هما:¹⁰

-استكمال المشاريع الكبرى الجاري انجازها على الخصوص في قطاعات السكك الحديدية و الطرق و المياه بمبلغ يعادل 130 مليار دولار. و إطلاق مشاريع جديدة بمبلغ يعادل 156 مليار دولار .

خصص برنامج 2010-2014 أكثر من 40 % من موارده لتحسين التنمية البشرية و ذلك على الخصوص من خلال تحسين التعليم في مختلف أطواره (الابتدائي و الثانوي و الجامعي و التكوين المهني) و التكفل الطبي النوعي وتحسين ظروف السكن والتزويد بالمياه والموارد الطاقوية، كما تضاف قطاعات الشبيبة والرياضة والاتصال والشؤون الدينية والتضامن الوطني والمجاهدين إلى هذه الديناميكية الجديدة التي تأتي امتداداً للإنعاش الاقتصادي المباشر فيه منذ عقد، عملت الدولة في إطار البرنامج الخماسي على وضع ما قيمته 8857 مليار دج ذات الصلة بالتنمية البشرية. حيث قطاعي السكن و التعليم العالي قد أخذت أغلفة مالية عالية بالنسبة للقطاعات الأخرى، فقطاع التعليم العالي لوحده قد تجاوز 24 مليار دولار للفترة (2010-2014)، وخصص برنامج الاستثمارات العمومية ما يقارب 40 % من موارده لمواصلة تطوير المنشآت القاعدية الأساسية و تحسين الخدمة العمومية وذلك على الخصوص في قطاع الأشغال العمومية لمواصلة توسيع و تحديث الهياكل القاعدية بالمطارات، تهيئة الإقليم والبيئة، تحسين إمكانيات و خدمات الجماعات المحلية و قطاع العدالة و إدارات الضرائب و التجارة و العمل¹¹.

بالإضافة إلى دعم تنمية الاقتصاد الوطن على الخصوص من خلال دعم التنمية الفلاحية و الريفية، ترقية المؤسسات لصغيرة و المتوسطة من خلال إنشاء مناطق صناعية و الدعم العمومي للتأهيل و تسير القروض البنكية، دعم التنمية الصناعية من خلال القروض البنكية المسيرة من قبل الدولة من أجل انجاز محطات جديدة لتوليد الكهرباء وتطوير الصناعة البتروكيمياوية و تحديث المؤسسات العمومية.

4. دور البنوك في تمويل التجارة الخارجية الجزائرية و تحقيق التنمية المستدامة

إن التبادلات التجارية بين الدول تسمح بالتحكم في توازن ميزان المدفوعات من جهة ، و من جهة أخرى فإن الدخول في علاقات تجارية دولية يتطلب معرفة واسعة بالقواعد المالية الدولية و تقنياتها ، و تتضمن هذه المعرفة على وجه الخصوص في التحكم في الآليات التمويلية التي تسعى إلى تحقيق تنمية اقتصادية فمستدامة بأبعادها الثلاثة بيئية، اقتصادية واجتماعية؛ وهنا يكمن دور البنوك من خلال عملية الاستيراد و التصدير.

1.4. تطور الميزان التجاري 2000-2012:

لقد عرف الميزان التجاري قرابة العشر سنوات و في أغلب محطاته خلال الفترة الممتدة ما بين سنتي 2000-

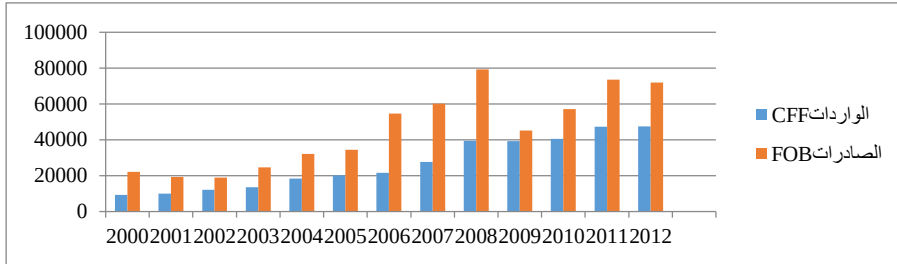
2012 رصيدا موجبا إلا ما استثنى في بعض السنوات و الجدول الموالي يوضح ذلك:

الجدول 1: تطور الميزان التجاري في الفترة 2000-2012

البيان	2000	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008	2009	2010	2011	2012
الواردات CFF	9173	9940	12009	13534	18308	20044	21460	27631	39479	39294	40473	47247	47490
الصادرات FOB	22031	19132	18825	24612	32082	34395	54610	60163	79298	45194	57053	73486	71866
الميزان التجاري	12858	9192	8616	11078	13775	14351	33150	32532	39819	5900	16580	26242	24376
نسبة التغطية %	240	192	157	157	175	221	255	217	200	115	144	155	151

Source : Rapport annuelle de C.N.I.S ,2012

الشكل 1: تطور الصادرات و الواردات الجزائرية في الفترة (2000-2012)

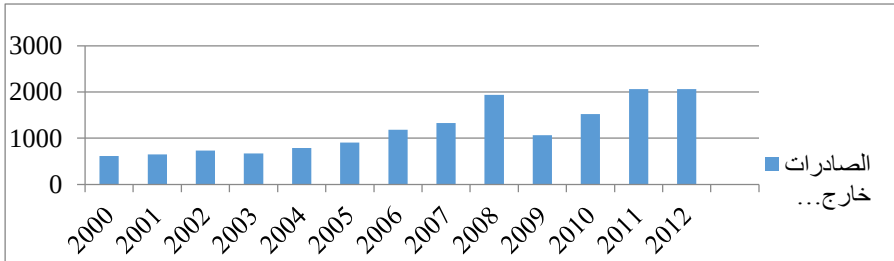


المصدر: الديوان الوطني للإعلام الآلي و الاحصائيات للجمارك CNIS

الوكالة الوطنية لترقية التجارة الخارجية (Algex) مصلحة الاحصاء 2012

نلاحظ من الجدول أعلاه (الجدول 01) أنه ابتداء من سنة 2000 تواصل نمو الفائض التجاري بأحجام أسعار المحروقات وقد وصل هذا الفائض 12858 مليون دولار و بلغت قيمة الواردات 9173 في حين بلغت قيمة الصادرات 22031 مليون دولار أي بارتفاع قدر ب 4% مقارنة بسنة 1999. و وصل هذا الفائض في التحقيق إلى غاية سنة 2012 حيث وصل الفائض 24376 بقيمة واردات بلغت 47490 مليون دولار، و صادرات 71866 مليون دولار. و يوجد بعض الاستثناءات و التي كان سببها ارتفاع أو انخفاض أسعار النفط، وهذا لا ينبئ بخير بسبب الاعتماد المفرط على المحروقات أو الاعتماد الأحادي على الصادرات الطاقوية.

الشكل (02): تطور الحجم الإجمالي للصادرات الجزائرية خارج المحروقات في الفترة (2000-2012)



المصدر: من اعداد الباحث اعتمادا على معطيات الجدول (01)

من خلال الشكل نلاحظ أن هناك ارتفاع طفيف في نسبة صادرات الجزائر من المنتجات خارج المحروقات، يغلب عليها منتجات نصف مصنعة و التي تسجل في مجموعها مع السلع الأخرى 3% من الحجم الإجمالي للصادرات. ولكن على العموم تبقى الصادرات النفطية الطاقوية تشكل أكبر نسبة ب 97% من الصادرات. أما الصادرات خارج المحروقات فتبقى ضعيفة ب 2.86% من الحجم الإجمالي للصادرات أي سوى 1062 مليار دولار بالرغم من ارتفاع قدر ب 52% سجل فيما بعد سنة 2009. وتضم المنتجات الرئيسية المصدرة خارج

المحروقات مجموعة المنتجات نصف المصنعة بـ 1.08 مليار دولار مسجلة ارتفاعا قدره 57.37% و المواد الغذائية التي تضاعفت ثلاث مرات بـ 305 مليون دولار سنة 2010 مقابل 113 مليون سنة 2009.

أ. التركيب السلعي للواردات:

إن الفترة الممتدة ما بين سنتي (2000-2012) شهدت فيها التركيبة السلعية للواردات الجزائرية ارتفاعا محسوسا في حجم السلع المصنعة و التجهيزات و المواد الغذائية و الصيدلانية و الجدول الموالي يوضح ذلك:

الجدول (02) هيكلية الواردات الجزائرية في الفترة (2000-2012) الوحدة: مليون دولار

مجموعة الاستهلاك	أغذية	طاقة و زيوت	مواد خام	مواد نصف مصنعة	سلع تجهيز فلاحية	سلع تجهيز صناعية	سلع استهلاكية	المجموع
2000	2415	129	428	1655	85	3068	1393	9173
2001	2395	139	478	1872	155	3455	1466	9940
2002	2740	145	562	2336	148	4423	1655	12009
2003	2678	114	689	2857	129	4955	2112	13534
2004	3597	173	784	3645	173	7139	2797	18308
2005	3570	193	732	3981	186	8333	3049	20044
2006	3800	244	843	4934	96	8528	3011	21456
2007	4945	324	1324	7104	146	10025	3752	27296
2008	7812	594	1393	10015	173	15142	4346	39479
2009	5863	549	1200	10165	233	15139	6145	39294
2010	6058	955	1409	10098	341	15776	5836	40473
2011	9850	1164	1783	10685	387	16050	7328	47247
2012	8983	1887	1824	10370	329	13453	9955	47790

المصدر: الديوان الوطني للإعلام و إحصائيات الجمارك، C.N.I.S.

الوكالة الوطنية لترقية التجارة الخارجية (Algex)، مصلحة الإحصاء 2012

من خلال الجدول أعلاه نلاحظ أن مجموع سلع التجهيز الصناعية تحتل نسبة معتبرة من الحجم الإجمالي للواردات (تفوق الربع)، وهي تسجل ارتفاعا نسبته 40% سنة 2009. هذه الزيادة شملت بالخصوص مجموعة الحبوب بنسبة 25.7%، لتليها الآلات و مواد التشغيل العمومية و يفسر ذلك عموما بالسياسة التنموية التي انتهجتها البلاد قصد تقوية البنية القاعدية للاقتصاد. و تأتي المواد الغذائية في المرتبة الثانية من إجمالي الواردات كون الجزائر أحادية الانتاج (المحروقات) و بالتالي هناك نقص في الصناعة الغذائية. أما بخصوص سلع التجهيز الصناعية فهي في تزايد مستمر حيث تضاعف خمس مرات ما بين سنتي 2000 و 2010 لتبلغ ما قيمته 15573 مليون دولار. و على العموم من خلال تحليل التركيبة السلعية للواردات نجد هذه الأخيرة سجلت تزايدا مستمرا بلغت ذروتها ابتداء من أواخر سنة 2008 و بداية 2009 وذلك لغرض تغطية برامج الانتعاش الاقتصادي الذي انطلقت فيه الجزائر من جهة، و من جهة أخرى انخفاض سعر صرف الدولار بالنسبة للعملة الأخرى بسبب الأزمة العالمية وارتفاع فاتورة الواردات من الحبوب و المواد الصيدلانية كذلك.

2.4. تبني الاعتماد المستندي كوسيلة وحيدة لتمويل التجارة الخارجية الجزائرية وتحقيق التنمية المستدامة¹²

تعد الاعتمادات المستندية من أهم الخدمات المصرفية التي تقدمها المصارف بصفة عامة، حيث تعد أساس تمويل الحركة التجارية (الاستيراد-التصدير) في كافة أنحاء العالم. و ذلك بقيام البنوك بدور الوسيط المالي، حيث تتولى هذه البنوك عملية إتمام الصفقات التجارية بين المصدر و المستورد.

أ- أسباب فرض الاعتماد المستندي:

الاعتماد المستندي هو إجراء وضعته الحكومة ضمن تدابير قانون المالية التكميلي لسنة 2009، كوسيلة وحيدة لدفع الواردات و هذا نظرا لعدة أسباب أهمها أن الجزائر كانت تسعى لتحقيق تنمية مستدامة في أغلب المستويات (اقتصادية، بيئية، إجتماعية). ويمكن إيضاح ذلك من خلال النقاط و الأسباب التالية :

- إن الاقتصاد الجزائري كان يتجه نحو الهاوية، ففرض لوضع حد نهائي لنزيف الثروة الوطنية و الادخار الوطني نحو الخارج لدعم اقتصاديات الدول الأوروبية و الآسيوية على حساب النسيج الصناعي الوطني.
- لتوقيف حالة النزيف التي تعرضت لها العملة الصعبة منذ سنوات طويلة من جراء عمليات تجارية مشبوهة مع الخارج.

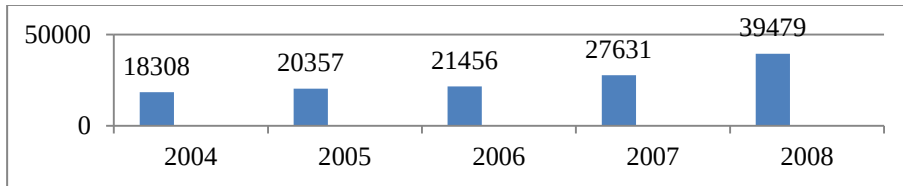
- النمو الكبير و السريع لحجم الواردات، فوفقا للتقرير السنوي لبنك الجزائر اتسمت سنة 2008 بارتفاع كبير في فواتير الواردات من السلع و الخدمات بعد أن كانت 18 مليار دولار فقط سنة 2004، لكنها شهدت خلال سنة 2008 نموا قويا للغاية مقارنة مع 2007 حيث بلغت الزيادة بنسبة 44%، مما رفع قيمة الواردات إلى 39 مليار دولار.

و فيما يلي تطور واردات الجزائر بصورة إجمالية خلال 5 سنوات الأخيرة قبل فرض الاعتماد المستندي.

الشكل رقم (3): تطور الواردات الجزائرية لخمس سنوات قبل فرض الاعتماد المستندي بالاعتماد على معطيات المصدر:

الوحدة: مليون دولار أمريكي

الديوان الوطني للإعلام و إحصائيات الجمارك، CNIS



- وجود 40 ألف شكوى ضد الجزائر، لدى المحاكم الأجنبية نتيجة التلاعب بالسجلات التجارية الخاصة بعمليات الاستيراد ونتيجة استعمال التحويل الحر الذي يسهل السرقة والغش في القيمة و النوعية بتواطؤ أو جهل من الجمارك. فالاعتماد المستندي وسيلة لحماية الجزائر من المنازعات الدولية.

- الخسائر التي تتكبدها الجزائر جراء تضخيم الفواتير، و تقييد أكثر لكافة عمليات التحويل لضمان الابقاء على المكاسب المحققة.
- أن التسهيلات التي كانت تمنحها القوانين السابقة، أدت إلى نشوء أزيد من 28 ألف مؤسسة للتصدير والاستيراد، 25 ألف منها تمارس الاستيراد فحسب، مما جعل السوق الجزائرية مفتوحة على كل ما هو آت من الخارج بغض النظر عن مصدره و نوعيته.
- المراقبة و الحد من استيراد المواد المغشوشة و المقلدة ذات النوعية السيئة، فقد لوحظ في السنوات الأخيرة دخول إلى السوق الجزائرية مواد ومنتجات غير صالحة للاستهلاك، وعتاد مستخدم وقلدم، وبعيد من المقاييس المتعامل بها.
- الخسارة التي تتكبدها الخزينة العمومية بسبب التهرب الضريبي الناجم عن انتشار السوق الموازية بما لا يقل من 300 مليار دج سنويا، في حين أن 90% من السلع المقلدة مستوردة من الخارج، و هي تسبب خسارة لا تقل عن 30 مليار دينار جزائري، إلى جانب الأمراض الخطيرة الناجمة عن طبيعة تلك المنتجات.
- حماية نشاط التصدير و الاستيراد من المتحايين على اقتصاد الدولة و بصفة قانونية.
- ضرورة اعتماد استراتيجية جديدة و فعالة في مجال الانتاج الوطني، وضمان توفير منتج ذي نوعية لأن السوق حاليا مفتوح و يعتمد على التنافس، و الأجدر هو القادر على البقاء.
- لإضفاء أكبر قدر ممكن من الشفافية على تسيير القطاع الاقتصادي وترقية الاستثمار الموفر لمناصب الشغل والثروة.
- ب- **انعكاسات فرض الاعتماد المستندي:** لقد ظهرت بعد حوالي سنة من فرض الاعتماد المستندي انعكاسات فرضه كوسيلة وحيدة لتمويل عمليات التجارة الخارجية في الجزائر على المستوردين و على الاقتصاد الجزائري، وسيتم عرضها فيما يلي:
- ب.1- **الانعكاسات على المستوردين:**
 - * **زيادة أعباء الاستيراد:** ارتفاع الأعباء و التكاليف المتعلقة بالواردات، وبالأخص المدفوعة للبنوك الأجنبية؛
 - * **تمديد الفترة الزمنية (مدة العملية):** الاعتماد المستندي يفرض آجال زمنية أكبر، من بداية إمضاء العقد إلى غاية استلام السلع المستوردة (اجراءات معقدة و أطول)؛
 - * **أهمية التكاليف المصرفية:** هذا الأمر يتطلب تعبئة الموارد المالية للشركات وخلق التوترات على التدفق النقدي مما يضطر أصحابها إلى الحصول على السيولة في أقصر الآجال مهما كانت التكلفة، للسماح للبنوك المحلية بتكوين المخصصات الضرورية لتغطية مخاطر الاستيراد، وهذا من شأنه الحد من السيولة في الأجل القصير؛

*يكون المستوردون مجبرون على التعامل مع لا يقل من 5 إدارات منها: الجمارك، المؤسسات المصرفية المحلية، الممولين الخارجيين، المؤسسات المصرفية الخارجية. لكن المستوردون يستفيدون منه في أنه أكبر ضمان للشفافية في مجال التعاملات التجارية الدولية.

ب.ج-الانعكاسات على الاقتصاد الجزائري

توحي الملاحظة الميدانية بعد إقرار فرض إجراء الاعتماد المستندي في التجارة الخارجية بتخبط المؤسسات الإنتاجية الوطنية في جملة من المتاعب قد تدفع بها إلى الغلق، فمن حيث وتيرة الإنتاج أثر الاعتماد المستندي بشكل سلبي، إذ حد من تدفق المواد الأولية الأساسية لتموين عملية الإنتاج، وهو ما يهدد بتوقف العجلة الاقتصادية، باعتراف العديد من المتعاملين في مختلف المجالات. كان لاعتماد القرض المستندي حتى ولو كان عن حسن نية، كانت له تبعات سلبية على الآلة الإنتاجية و حتى الخدماتية منها، وتجلت هذه المتاعب على عدة أصعدة منها بطء تدفق المواد الأولية من الأسواق الخارجية، مروراً بصعوبة تمويل المؤسسات لعمليات الاستيراد بسبب عدم قدرتها على الوفاء بالالتزامات المالية المترتبة عن العملية، وانتهاءً بالتعقيدات البيروقراطية.

و لقد لوحظ أن فرض الاعتماد المستندي كان يهدف إلى تقليص الواردات، لكن سنة 2010 سجلت ارتفاعاً للواردات بلغت أكثر من 40 مليون دولار، و قدرت الخسائر الناجمة من الأعباء المالية الإضافية للمؤسسات والجباية، بحوالي 700 مليون دولار. فيما يلي جدول يبين تطور واردات الجزائر خلال الفترة 2008-2010:

جدول رقم 3- يبين تطور واردات الجزائر بصورة إجمالية خلال الفترة الممتدة بين 2008-2010

السنوات	2008	2009	2010
قيمة الواردات	39479	39294	40473

المصدر: الديوان الوطني للإعلام و إحصائيات الجمارك، CNIS

- لقد واجهت الشركات صعوبات في فتح الاعتمادات المستندية و ساهم ذلك في إحالة عدد من التقنيين إلى البطالة. فالتطبيق الصارم للاعتماد المستندي في الجزائر أدي إلى تداعيات سلبية واختفاء العديد من المؤسسات الصغيرة و المتوسطة بسبب محدودية قدرتها المالية.

- عدة عقود بين المومنين و المعاملين الجزائرية لم تتم بسبب فرض الاعتماد المستندي الذي يساهم في بطء التعاملات التجارية و تعقيدها وارتفاع كلفتها.

- تسوية العمليات عن طريق الاعتماد المستندي، سيحسن من سمعة المؤسسات الجزائرية و يحسن من نوعية المنتجات التي تدخل في السوق الجزائرية. بالإضافة إلى أنه يحد من ظاهرة تبيض الأموال و تمكين الدولة من مراقبة حركية سيول الأموال، و هذه التقنية تهدف إلى تطهير القطاع التجاري من الطفيليين، و يبقى في السوق الوطنية المتعاملين الحقيقيين، وعدد المستوردين قد انخفض نتيجة لهذه الاجراءات.

و أخير بالرغم من بعض السلبيات التي أحدثتها فرض الاعتماد المستندي، إلى أن هدفه الكبير كان يكمن في الحماية و المحافظة على الاقتصاد و البيئة و الفرد و المجتمع من خلال الشروط و القيود التي وضعتها الجزائر على المتعاملين من جهة، و السلع الداخلة من جهة أخرى.

الخاتمة العامة:

تعتبر التجارة الخارجية بمثابة المحرك الرئيسي للتنمية الاقتصادية لارتباطها و تفاعلها مع مختلف القطاعات الأخرى المكونة للهيكل الاقتصادي للدول. و رغم ذلك فهي لا تخلو من المخاطر مما يستوجب تدخل البنوك كوسيط و ممول لعملية ترقية التجارة الخارجية، عن طريق تقديم مختلف القروض الخاصة بهذه بعملية. فتمويل التجارة الخارجية، واحد من النشاطات الهامة للبنوك، وأحد انشغالاتها الرئيسية، خاصة في الوقت الذي صارت فيه التجارة الخارجية همزة وصل بين البلدان و الركيزة الأساسية لكل اقتصاد وأداة فعالة لزيادة رصيد الدولة من العملة الصعبة و تحقيقها للتنمية بمختلف أبعادها من خلال اختيارها لأداة تمويل مناسبة.

النتائج:

✓ إن برنامج الانتعاش الاقتصادي 2001-2009 الذي التزمت به الجزائر يعتبر أداة مرافقة للإصلاحات الهيكلية التي التزمت بها بلادنا قصد إنشاء محيط ملائم لاندماجه في اقتصاد عالمي، وتميز هذا البرنامج بإنعاش مكثف للتنمية في شتى المجالات وتجسد ذلك في إنجازات عديدة نذكر منها:

- دعم النشاطات الإنتاجية الفلاحية، الصيد و الموارد المائية...

- إنجاز البنى التحتية من أجل الاستقرار و رجوع السكان إلى المناطق الريفية.

- إنشاء المشاريع المرتبطة بالطرق السريعة و الولائية والبلدية، تطهير المياه والمحيط، السكن، الاتصالات، تنمية الموارد البشرية و تحسين العلاج الاستشفائي.

✓ إن برنامج الانتعاش قد استجاب لحاجات ملموسة معبر عنها بمشاريع رامية إلى تنمية مستدامة في كامل التراب الوطني. و في إطار مواصلة وتكثيف هذا المسار، قد تم وضع ومباشرة برنامج خماسي تكميلي لدعم النمو للفترة 2010-2014 لكن السياسة المالية المنتهجة من طرف الجزائر خلال هذه الفترة هي كانت توسعية بحتة تم فيها انفاق ملايين الدولارات، حيث لم تعمل هذه الأخيرة على تطوير الاقتصاد الوطني و تحريك الآلة الإنتاجية، إذ لم يتم إنشاء مؤسسات وشركات تعمل على خلق القيمة المضافة، بل حل البرامج التنموية كانت ذات طابع اجتماعي أدت معظمها إلى تحسين الخدمات الاجتماعية و المعيشية للسكان وخلق فرص عمل أدت إلى انخفاض معدلات البطالة.

✓ عملت الجزائر على تبني وسيلة أو آلية وحيدة لتمويل وارداتها، كونها كانت تريد من خلال هذا الاجراء تحقيق تنميتها الاقتصادية (و المستدانة) بالحد من المعاملات التي تضر باقتصادها وسمعتها بين الدول، بالإضافة إلى الحفاظ على بيئتها و مجتمعها و أفرادها من خلال وضع ضوابط تحدد نوعية السلع الداخلة إلى التراب الوطني. أي أن لا تؤثر هذه السلع مثلاً على السلامة الصحية وأن تحافظ كذلك على البيئة .

✓ يمكن الحفاظ على الاقتصاد و تحقيق التنمية المستدامة من خلال اختيار وسيلة لتمويل التجارة الخارجية، ولكن يجب تنوعها حسب نوعية السلع من جهة، و فرض قوانين و مراقبة حركة التدفقات من جهة أخرى. دون إغفال جانب أن هذه الوسيلة يجب أن لا تعرقل حركة التبادل التجاري و تشجع المتعاملين الاقتصاديين الاجانب و تكون مواكبة للتطورات الحاصلة في هذا المجال.

الهوامش

- ¹ حمدي، ع.ع. (2000)، اقتصاديات التجارة الدولية، دار النهضة العربية للنشر، الإسكندرية، ص 13.
- ² بوعتروس، ع.ع.ح. (2000)، الوجيز في البنوك التجارية، بهاء الدين للنشر والتوزيع، الجزائر، ص 31.
- ³ بوعتروس، ع.ع.ح. مرجع سبق ذكره، ص 46.
- ⁴ لطرش، ط. تقنيات البنوك، الطبعة 4، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر ص 113-127.
- ⁵ بوعشة، م. (2008)، التنمية المستدامة مقارنة اقتصادية في إشكالية المفاهيم والأبعاد، مداخل في بحوث وأوراق عمل الملتقى الدولي حول "التنمية المستدامة والكفاءة الاستخدامية للموارد المتاحة": منشورات مخبر "الشراكة والاستثمار في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الفضاء الاورو-مغاربي"، دار الهدى للطباعة والنشر والتوزيع، الجزائر، صفحة 54-56.
- ⁶ الرياشي، س. دار الدراسات في التنمية العربية: واقع و آفاق، مركز دراسات العربية، بيروت، ص 238.
- ⁷ بوقرة، ر. عامر، ح. مداخل بعنوان: "دور مؤسسات الوقف في تحقيق التنمية الاجتماعية المستدامة-دراسة مقارنة بين التجربة الماليزية و التجربة الجزائرية"، لم يذكر عنوان الملتقى والجامعة و السنة، ص 2.
- ⁸ مراكشي، خ. (2009-2008)، انعكاسات التنمية المستدامة على اقتصاد البيئة ، مذكرة لنيل شهادة ماجستير في العلوم الاقتصادية ، جامعة بشار، ص 19، 20، 21.
- ⁹ أزيمان، ك. (جوان 2010)، مجلة العلوم الاقتصادية و التجارية و علوم التسيير، جامعة محمد خيضر، العدد السابع، بسكرة- الجزائر ص 198-200.
- ¹⁰ بيان اجتماع مجلس الوزراء المنعقد في 24 ماي 2010، الجزائر.
- ¹¹ تومي، ع.ر. الاصلاحات الاقتصادية في الجزائر-واقع و آفاق ،دار الخلدونية للنشر و التوزيع، الجزائر، ص 315.
- ¹² بوسليمان، ص. (2013-2012)، تغطية تمويل التجارة الخارجية عن طري الوساطة المالية، رسالة ماجستير، جامعة الجزائر 3، ص 81-86.